

Distr.
GENERAL

DP/1994/10
14 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٤

٦ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جنيف

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي عن عام ١٩٩٣
والأنشطة المخاطلة بها على صعيد البرنامج

مقدمة من مدير البرنامج الإنمائي

أولاً - الغرض

١ - هذا التقرير مقدم امثلاً لمقرر مجلس الإدارة ٢/٩٢ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢.

٢ - وكما سبق، يشمل التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي المقدمة، وسجل البرامج الأساسية، والمرفق الإحصائي، وبعض وثائق مختاراة طلبها مجلس الإدارة. وجرياً على العادة، تعطي مقدمة التقرير السنوي فكرة عامة عن أنشطة المنظمة واستجابتها لمختلف المبادرات التشاريعية من الجمعية العامة ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. كما تمنح مدير البرنامج الإنمائي وسيلة لإثارة قضايا تتعلق بالسياسة العامة أو بقضايا الساعة الأخرى وتؤثر في أنشطة التنمية عموماً، لكي ينظر فيها المجلس.

٣ - وانطلاقاً من روح مقرر مجلس الإدارة ٤/٩٤ المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ الذي يدعو إلى الاقتصاد في جميع الوثائق المعروضة على نظر المجلس التنفيذي، تعطي هذه المقدمة فكرة عامة موجزة عن أنشطة البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٣. وترتدى على حدة في الوثيقة DP/1994/10/Add.1 تفاصيل موارد البرنامج، والبرامج القطرية والأقطارية، وموارد البرنامج الخاصة، والصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي، والصناديق والبرامج الرئيسية الأخرى.

٤ - وليس المقصود من مقدمة التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي عن عام ١٩٩٣ أن تكون أساساً لمناقشة السياسة العامة. فقد أثيرت هذه المناقشة خلال الدورة الحالية في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت. والمقترح مستقبلاً تقديم جميع القضايا المتعلقة بالسياسة العامة إلى المجلس التنفيذي في بند منفصل من جدول الأعمال مشفوعاً بوثائق محددة، وألا تكون هذه القضايا جزءاً من مقدمة التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي.

ثانيا - لمحة عامة عن عام ١٩٩٢

ألف - التنمية: عملية دينامية

٥ - إن تصور مصطلح التنمية وفهمنا له ليسا ساكنين. فقد ارتفق تفكير المجتمع الدولي وأسلوب نظره إلى التنمية بعد تحرره من اعتبارات الحرب الباردة. وكثيراً ما قللت محاور الأمم المتحدة من شأن البعد السياسي للتنمية خلال فترة المواجهة بين الدول الكبرى وفي السنوات التي تلت عهد الاستعمار. وازداد الافتتاح والصراحة في المناقشات بعد تخفيف التوترات بين الشرق والغرب، وبعد إدراك أن كثيرة من البلدان التي نالت استقلالها في الستينيات والسبعينيات حققت تقدماً اجتماعياً - اقتصادياً هزيلًا، رغم الجهود المبذولة وطنياً ودولياً. وأصبح من المعترف به حالياً أن التركيز على الجوانب الاقتصادية ضروري ولكن ليس كافياً: فالإطار السياسي والثقافي وأسلوب حكم البلدان أمور حاسمة أيضاً في تحقيق أهداف التنمية، ويجب معالجتها باعتبارها جزءاً من الجهد الإنمائي.

٦ - كما أن المجتمع الدولي أعاد تأكيد مبدأ محوري في التنمية، هو وجوب جعل العملية ملكاً لمن قد ينتفعون بها وطنياً ومحلياً. وفوق ذلك كله يعني هذا أنه لا بد من بناء القدرة وتعزيزها على كافة المستويات. فبدون التزام حقيقي وقدرة على جعل الأنشطة الإنمائية تحقق أهدافها المعلنة، وبدون العزم على إشراك المقصودين بهذا الجهد، تقل احتمالات الوفاء بهذه الأهداف والفوائد المستدامة منها مع الزمن. وهذا المبدأ ليس جديداً ولكنه كثيراً جداً ما كان موضع تجاهل في الممارسة، وهذا يفسر إلى حد كبير تضارب سجل التنمية والتعاون الإنمائي.

باء - استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ - كانت المساعدة في تحقيق الاعتماد على الذات هي الولاية الأساسية لمنظمتين دوليتين منذ قيامهما، ألا وهو البرنامج الموسع للمساعدة التقنية، والصندوق الخاص - اللتان دمجتا وأصبحتا تشكلان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٦٦. واتخذ هذا أساساً شكل بناء الموارد البشرية والمؤسسات وتعزيزها، وهناك مئات الآلاف من الأشخاص الذين تدرّبوا خلال العقود الأربع الماضية أو ما زالوا يتدرّبون، سواءً فيه مباشرةً أو من خلال مؤسسات يدعمها البرنامج الإنمائي؛ كما دخلت مهارات وتقنيات جديدة إلى أكثر من ١٥٠ بلداً وإقليماً. وجدير بالإشارة أن هذه المساهمة المستمرة معرضة لخطر التجاهل عند استعراض ومناقشة مدى فعالية التعاون الإنمائي وأثره، وهي مناقشة تركز بحكم طبيعتها على الناقص أكثر مما تركز على المنجزات. ولاشك في وجود متسع للتحسين، لكن الموارد أحدثت نتائج إيجابية هامة في العالم - على خلاف بلايين الدولارات المنفقية على السلاح. والتحدي الذي يواجه البرنامج الإنمائي هو أن يظل وثيق الصلة بموضوع عمله، وقبلاً للمساءلة، وساعياً دائماً إلى زيادة فاعلية الطرق التي تدعم البلدان كلما ارتفعت.

٨ - وآخر إسهام رئيسي للبرنامج الإنمائي في مناقشة مفهوم التنمية كان في مصطلح التنمية البشرية المستدامة، فهو يجمع بين مفهومي "التنمية البشرية" و "التنمية المستدامة". ومن الأبعاد الرئيسية لهذا المفهوم القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتمكين الفئات المهمومة في المجتمع، والمساواة، وتتجدد البيئة.

٩ - وجد ير بالذكر أن التنمية البشرية المستدامة هدف عالمي ينطبق على جميع البلدان غنيها وفقيرها. كما أنه وارد في الولاية الشاملة لميثاق الأمم المتحدة، وعززته مع السنين اتفاقيات دولية مختلفة منها الاتفاقيات المبرمة حديثا خلال مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢.

١٠ - وقد أخذ البرنامج الإنمائي يتحرك بنشاط للنهوض بمفهوم التنمية البشرية المستدامة، ولتوجيهه تعاونه على كافة المستويات - العالمية منها والأقطارية والوطنية ودون الوطنية - من أجل ضمان دعمه للتنمية البشرية المستدامة. والمبادرات في مجال التنمية البشرية المستدامة جارية في ٤ بلدان، بفضل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي والصندوق الاستئماني السويدي. والهدف هو مساندة الجهد الوطني لتحقيق واستدامة التنمية البشرية - من النواحي الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية والبيئية والسياسية وأخرى غيرها. المتوقع أن تعرض على المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٥ حصيلة هذه الجهد من التقارير القطرية المرحلية في موضوع التنمية البشرية المستدامة.

١١ - ومازال البرنامج الإنمائي يدعم نقل المهارات والتكنولوجيات، ولكن طرأ تغير ملحوظ على أسلوبه، وعلى أهداف دعمه هذا، ومستوى مسانته، وبعد صدور مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠ وتكرار مناشدات المجلس بزيادة تركيز وتجميع مسانته البرنامج الإنمائي (وأحدثها عهدا ما ورد في المقرر ٢٨/٩٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢)، أصبحت موارد البرنامج الإنمائي موجهة أساسا نحو بناء القدرات الوطنية في مجالات التركيز الستة التي حددتها المقرر ٣٤/٩٠.

١٢ - وتسهيلا للملكية والإدارة الوطنية لعملية التنمية، يشجع البرنامج الإنمائي على استخدام أسلوب التنفيذ الوطني للبرامج التي يساعدها هو حسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٩٩٣/٤٧. وفي عام ١٩٩٣ تحقق نحو ٤٠ في المائة من النفقات البرنامجية للبرنامج الإنمائي (وقيمتها ٤١ مليون دولار) عن طريق التنفيذ الوطني، وهذا يزيد بنسبة ٢٣ في المائة على السنة السابقة. كما تدعم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة عملية التنفيذ الوطني أثناء صياغة البرامج، من خلال المرفق الأول لدعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج، وأثناء التنفيذ، باعتبارها وكالات معاونة ومنفذة ومساندة لأغراض الدعم الموضوعي والتقني من خلال المرفق الثاني لدعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج. كما يسعى البرنامج الإنمائي إلى توسيع أهداف دعمه بحيث تتجاوز الشراكة التقليدية مع الحكومات المركزية وتشمل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتنظيمات أخرى في المجتمع المدني. وتشترك المنظمات غير الحكومية بالذات في برامج يساعدها البرنامج الإنمائي، مثل برامج الشركاء في التنمية، وشبكة أفريقيا لعام ٢٠٠٠، ومرفق البيئة العالمية.

١٣ - وبالإضافة إلى برمجة موارد البرنامج الإنمائي في بضعة مجالات من التركيز، كان هناك أيضاً جهد مقصود آخر لتركيز الموارد على مستويات السياسة العامة وصياغة البرامج وإدارتها، أي على التحرك نحو المنبع بحيث يمكن للمساهمة المالية المحدودة نسبياً للبرنامج الإنمائي أن تحقق أقصى الأثر، وأن تستغل مزيتها النسبتين، وهما الموضوعية والانفتاح على الخبرة العالمية.

١٤ - وفي إطار الأهداف الموضعية المتعددة الأبعاد وزيادة توجيه السياسة العامة، بدأ الأخذ بنهج البرامج كما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وقد صدرت مبادئ توجيهية، وببدأ الأخذ بـ "وثيقة الدعم البرنامجي" باعتبارها وثيقة جديدة لزيادة تطبيق نهج البرامج في البلدان المعنية، وزيادة دمج إسهامات البرنامج الإنمائي في صلب البرامج الوطنية. ويجري استخدام "وثيقة الدعم البرنامجي" عند صياغة تعاون البرنامج الإنمائي في مشاريع تعاونية جديدة، وستصبح تدريجياً الوسيلة الوحيدة لوصف وتبرير دعم البرنامج الإنمائي لبرامج التنمية الوطنية.

١٥ - وتستلزم زيادة إشراك البرنامج الإنمائي على مستوى السياسة العامة كفاءة وقدرة فنيتين في المجالات التي تشملها ولاية البرنامج الإنمائي. وهذا يتعلق بالذات بستة مجالات من التركيز حددتها مقرر مجلس الإدارة ٢٤/٩٠، وبالاستخدام الفعال للمدخلات المتعددة الأبعاد لخدمة أهداف التنمية البشرية المستدامة. والكفاءة أيضاً لازمة في مجالات ناشئة جديدة مثل أسلوب الحكم والارتباط بين الانعاش والتنمية، وهو مجالان يتزايد انجذاب البرنامج الإنمائي إليهما. ويجب الحرص على الاستفادة الكاملة من الكفاءة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة وعدم تكرارها داخل البرنامج الإنمائي. ومع ذلك، فنسبة كفاءات في مجال تقنيات التكامل وتكوين الأفرقة للقيام بجهود متعددة القطاعات، وهي غير موجودة في أماكن أخرى، وال الحاجة عاجلة إليها بسبب ازدياد النهج الجامع في التنمية. وعلى البرنامج الإنمائي أن يعزز هذا النوع من الكفاءة سواء في مكاتبها القطرية أو في مقره. وهذا يستلزم إعادة توزيع الموظفين واتساع التدريب.

١٦ - وهناك مثال على نوع القدرة الفنية التي يقدمها البرنامج الإنمائي، هو بناء القدرات. وقد يكون هذا في تخصصات متعددة، ولكن هناك عوامل واهتمامات ذات طابع عام، وهي تتعلق بجدوى التكاليف، و اختيار الأولويات، والاستخدام والاستبقاء وحتى الاسترجاع. ويشمل بناء القدرات التدريب وبناء المؤسسات، ولكنه يمتد إلى البيئة المساعدة، بما فيها موضوعات مثل إصلاح الخدمة المدنية والنظم المالية، وهي قد تكون حاسمة في استدامة جهود التنمية.

١٧ - وتحتاج الاتجاهات نحو نهج البرامج والتنفيذ الوطني وتركيز المساعدة في مجالات قليلة، والمساهمة عند المنبع، إلى جعل عملية اتخاذ القرارات لا مركزية في البرنامج الإنمائي. ولذلك يتزايد حرص البرنامج الإنمائي على تفويض السلطة إلى الممثلين المقيمين في مجالات شؤون الموظفين والمسائل الإدارية والبرنامجية، حسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ وكمما جاء في الوثيقة DP/1993/24. كما اعتمد

البرنامج الانمائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حسبما جاء في الوثيقة DP/1994/22، صيغة ل لتحقيق اللامركزية تتالف من عشرة عناصر يراد بها الموازنة بين ازدياد سلطة الممثل المقيم وبين تعزيز أجهزة الإبلاغ والمساءلة. وسيجري اختبار هذه الصيغة ميدانيا في ١٥ بلدا يعمل فيها البرنامج خلال عام ١٩٩٤.

جيم - التنسيق

١٨ - تنسيق المساعدة موضوع لهم البلدان المتلقية والمانحة على السواء منذ زمن طويل. فالبلدان المتلقية تشعر بضرورة التنسيق من أجل استبقاء سيطرتها على عملية تنميتها الذاتية. أما الجهات المانحة فهي أكثر اهتماما بتفادي الازدواجية والتنافس الذي لا لزوم له مع المانحين الآخرين. وأصبح البرنامج الانمائي موضوع اعتراف بأنه شريك طبيعي للحكومات في دعم التنسيق الفعال: فوجوده في أكثر من ١٣٠ بلدا وحياده لهما ميزة نسبية، بالإضافة إلى أن البلدان المتلقية هي ذاتها أعضاء في الأمم المتحدة، وبهذا لا تنطبق عليها العلاقة المعهودة بين المانحين والمتلقين. ويدعم البرنامج الانمائي تنسيق المساعدة على مستوى بين متميزين ولكنهما مترابطان.

١٩ - أولهما هو المستوى الكلي في الحكومات المركزية، فهو هنا يقدم أدوات مثل تقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني، وبرامج محوسبة لنظام تحليل التعاون الانمائي. والأداة الأولى عاملة في أكثر من ٣٠ بلدا، وتقدم معلومات وسياسة وإطارا لبرمجة صنع القرارات والتعاون التقني. كما يمول البرنامج الانمائي تدريب المواطنين على إدارة الديون وأساليب أخرى ذات صلة.

٢٠ - ويتعاون البرنامج الانمائي مع ٢٧ بلدا من أقل البلدان نموا في عملية المائدة المستديرة. والهدف من ذلك هو تعبيئة الموارد الخارجية بتشجيع الحوار بين المتلقين والشركاء المانحين. وفي البداية كان الاتجاه ينحو إلى الحكم على اجتماعات المائدة المستديرة الرسمية من مقدار التعهدات الفورية التي تحصل عليها. واليوم يزداد الاتجاه إلى عدم بناء الحكم على اللقاء ذاته وإنما على أساس العملية والفهم المتولد عنها بين الشركاء.

٢١ - أما المستوى الثاني فهو أن البرنامج الانمائي يسهم في تحسين التعاون الانمائي على المستوى الجزئي، بتشجيعه ودعمه لنهج البرامج من خلال المساعدة التي يقدمها في وضع أطر ونظم للإدارة، من أجل تنفيذ البرامج الوطنية. وتشمل هذه الأطر والنظم جميع مصادر التمويل الوطنية والخارجية، وتساعد على الدمج بينها لتحقيق الأهداف المتفق على أولويتها وطنيا. كما يشارك البرنامج الانمائي مع جهات أخرى في اختبار نماذج نظم موحدة للمحاسبة والإبلاغ، ترمي إلى التقليل كثيرا من العبء الذي تتحمله الجهات المتلقية نتيجة تنوع الممارسات الحالية للجهات المانحة.

٢٢ - وهناك حرص قديم من المجتمع الدولي على تحسين التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وهو واضح من عدة قرارات ومحاولات للإصلاح الهيكلية. وقرارا الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ٢١١/٤٤ هما أحدث نداءين لتعزيز التعاون والتنسيق في المنظومة وأكثراها تفصيلا. وقد استجاب البرنامج الإنمائي لهذه النداءات سواء بجهود جماعية مع شركائه في المنظومة أو بجهود منفردة عند الاقتضاء. وتعطي الوثيقة DP/1994/22 استكمالا مفصلا لذلك.

٢٣ - ويدرك قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ بإسهام دور ومهام الممثل المقيم: وواضح أنها أساسية لتحقيق التنسيق الفعال على المستوى القطري. ويطلب القرار بالتحديد من الأمين العام توسيع نطاق مجموعة الفنيين المؤهلين المتخصصين في التنمية الجديرتين بالتعيين كممثلي مقيمين/منسقين مقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحيث تشمل المجموعة أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، إلى جانب زيادة الوضوح في عملية الاختيار. واتفق البرنامج الإنمائي مع شركائه في الفريق المذكور على اجراء يسوفي تماما شروط القرار. ففي منتصف عام ١٩٩٤، سيكون هناك خمسة ممثلي مقيمين/منسقين مقيمين من الدول الأعضاء في الفريق غير البرنامج الإنمائي، وسيزداد هذا العدد في السنوات القادمة. ونظرًا لعدم وجود وظائف جديدة لهذا الغرض، سيكون التعامل بالممثل في تبادل الموظفين هو الأساس. والمناقشات جارية لاستقصاء طرق يمكن بها تحسين دعم دور المنسق المقيم سواء فنيا أو إداريا على المستوى القطري.

٢٤ - كما أعيد ذكر الدور المحوري للممثل المقيم/المنسق المقيم في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٤٨ الذي أكد من جديد على أن الممثل المقيم سيكون في العادة هو المنسق المقيم، وانه وفقا للقرار ١٨٢/٤٦ سيتولى المنسق المقيم في العادة تنسيق المساعدة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٢٥ - وقد عمل البرنامج الإنمائي مع شركائه في المنظومة على وضع المبادئ التوجيهية للمذكرة الاستراتيجية القطرية التي دعا إليها قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وأعرب نحو ٤٠ بلدا عن اهتمامه بوضع هذه المذكرة، وتقرر أن يتولى الممثل المقيم التنسيق بين مساهمات المنظومة فيها باعتباره قائد الفريق. أما في البلدان التي تعد مذكرة استراتيجية القطرية، فيلزم بدقة تحديد طبيعة العلاقة في هذه العملية والآثار المترتبة على عملها، وإعداد البرامج القطرية لوكالات منظومة الأمم المتحدة. وقد يكون هناك ما يدعو إلى إدخال مذكرة استراتيجية القطرية لتكون جزءاً متكاملاً عاماً من برنامج قطري بدلاً من اعتبارها وثيقة معلومات أساسية تتكرر محتوياتها في عدة برامج قطرية. ويؤكد هذا النهج على ضرورة تقارب مختلف الولايات بدلاً من إظهار انفصالتها.

٢٦ - وبينما يركز البرنامج الإنمائي على التنمية، يظل منجذبا إلى العمليات الطارئة والإنسانية، ويرجع هذا إلى أسباب منها طبيعة ولايته وإلى وجوده القطري ودور الممثل المقيم/المنسق المقيم. وتخالف مساهمته في ربط الأغاثة بالتنمية باختلاف الظروف. وفي أفغانستان وهaiti والصومال وليبريا، لم يصل هذا التأكيد

إلى مستوى التنمية، بينما أخذت عمليات الإغاثة والانعاش في كمبوديا والسلفادور تقدم باضطراد نحو بناء القدرات على الأجل الطويل وغير ذلك من أنواع التعاون الموجه نحو التنمية. وتؤكد خبرة البلدان الأخيرتين على ضرورة مراعاة الاعتبارات الانمائية حتى خلال فترات التمزق الكبري، كي لا يحيد النظر عن التركيز والتوجيه، وكى يمكن استئناف الأنشطة العادمة دون تأخير لا داعي له.

دال - الموارد

٢٧ - إن قدرة البرنامج الانمائي على الاستجابة لمختلف المهام المسندة إليه تتوقف كثيراً على الموارد المالية التي يتيحها أعضاؤه له. وقد حدد مجلس الإدارة في مقرره ٣٤/٩٠ السمات المالية للأنشطة البرنامجية الأساسية في الدورة الخامسة. وكما جاء في الوثيقة DP/1994/18، قدر مجموع الموارد الآتية من التبرعات وايرادات متعددة أخرى بمبلغ ٥٠١ مليون دولار للدورة. على أن التقديرات الحالية تشير إلى تناقصان ٢٤ في المائة من مجموع التبرعات للدورة. وعلى ذلك أبلغ البرنامج الانمائي مكاتبته القطرية في عام ١٩٩٣ بأن يكون تنفيذ البرمجة في حدود ٧٥ في المائة من رقم التخطيط الإرشادي المقرر، ريثما يقوم مجلس الإدارة باستعراض منتصف المدة للدورة الخامسة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وتنقيح أرقام التخطيط الإرشادية رسمياً في ذلك الوقت. ورغم هذا الهبوط في أساس موارده، تتزايد مطالبة البرنامج الانمائي بتحمل مسؤوليات تتجاوز أنشطته الانمائية العادمة.

هاء - الأمم المتحدة والبرنامج الانمائي

٢٨ - كانت السنوات الـ ٤٩ التي انقضت على إنشاء الأمم المتحدة فترة تغير هائل. فقد تضاعف سكان العالم أسرع من أي وقت مضى. وظهرت تكنولوجيات جديدة قوية في فورة إبداع لم يسبق لها مثيل. ونمط الاقتصادات بنسبة لم يشهدها التاريخ قبل ذلك. وأدت جهود الصحة العامة والبحث والتعليم إلى زيادة العمر المتوقع. وانتهى الاستعمار. واتسعت مشاركة الشعوب في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية على نطاق لم يسبق له نظير. وأدى التحسن في الاتصالات إلى زيادة التقارب بين الناس والأراء وجمع الموارد بشكل لم يكن متخيلاً في عام ١٩٤٥.

٢٩ - وقامت الأمم المتحدة بدور كبير في هذه التحركات. فقد أصبحت منبراً للمناقشة السياسية والتغيير، خصوصاً من حيث إنهاء الاستعمار. وسهلت تبادل المعلومات، ونقل المهارات، وعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وهيأت العنوان الإنساني في أوقات الأزمات، وساعدت على استمرار التطلع إلى ظهور مجتمع دولي عادل عندما كان الواقع مختلفاً كثيراً عن ذلك إلى حد فاجع.

٣٠ - وقد ظل البرنامج الانمائي جزءاً من مساهمة الأمم المتحدة في إحداث تغير إيجابي خلال العقود الأربع الماضية. ولم ينجح البرنامج الانمائي دائماً، شأنه شأن الأمم المتحدة ذاتها، في عرض منجزاته،

لأسباب منها العجز النظمي الداخلي عن بيانها وتقديمها إلى الجمهور العالمي، وأيضاً لعدم سهولة اختصاص البرنامج الإنمائي بالإشارة إلى المساهمة الفريدة التي يقدمها في جهد التنمية المعقد المتعدد الجوانب.

٣١ - ومع تغير الوضع العالمي، حاول البرنامج الإنمائي أيضاً أن يظل على صلة بالظروف والتحديات الجديدة. فقد أخذ جدياً بالتوجيهات الواردة في قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧، فضلاً عن مقررات مجلس الإدارة، واستعراضات مختلف البلدان الأعضاء. وكما طلب مجلس الإدارة، يركز البرنامج الإنمائي حالياً قدرته الفنية والتشغيلية على الإسهام في بناء وتعزيز القدرات في مجالات كبرى تعتبر أساسية للتنمية البشرية المستدامة. ويضع صكوكاً وإجراءات تعزز من تحسين استخدام ودمج الموارد الإنمائية، الوطنية منها والخارجية، على أساس الشراكة لا المعاونة. وتحرك لدعم ممثليه المقيمين لكي يؤدوا بفعالية أكثر دور المنسقين المقيمين لكامل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويتصدى لتحديات حالات الطوارئ الطبيعية والتي من صنع البشر والناجمة عن الانتقال من اقتصادات مخططة مركزياً إلى اقتصادات سوقية، ومن الحكم الاستبدادي إلى الحكم بالمشاركة. كما زاد من لا مركزية عملياته حتى على المستوى القطري، لجعلها أكثر استجابة للحاجات المحلية.

ثالثاً - الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٣٢ - قد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علماً بهذا التقرير.

— — — —